

الجريدة الملكية

للدولة المغربية تحت إشراف الملك محمد الخامس

<p>قيمة الاشتراك</p> <p>داخل المملكة الشريفة : خارجها</p> <p>عن ثلاثة اشهر ٣.٥٠ ٤.٥٠</p> <p>عن ستة اشهر ٦ ٨</p> <p>عن سنة ١٠ ١٥</p>	<p>رابط الفتح في ١٦ شمسار عام ١٣٣٢</p> <p>الموافق ١٠ يوليوس سنة ١٩١٤</p>	<p>الاشتراك</p> <p>يجب على من اراد الاشتراك في هذه الجريدة ان يطلبه من ادارة الجريدة الرسمية للدولة المغربية بالرباط ومن جميع بنىقات البوسطة بالمغرب ومبدأ الاشتراك من اول الشهر</p>
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

والسفارة الفرنسية بالاساتنة في شأن حماية رعايا الابلالة الشريفة

القسم الغير الرسمي

الخرير واعلامات من جانب مصلحة الدروس الاقتصادية

الحمد لله وحده

ظهير في شأن الاملاك العمومية بالابلالة الشريفة

من كتابنا هذا اسناد انه واعز امره ان كان يوجد بالالتنا الشريفة املاك لا يسوغ لاحد ان ينفقها بتملكها كما هو جار به العمل في باقي الممالك لانها على الشياغ بين

فهرست

القسم الرسمي

ظهير في شأن الاملاك العمومية بالابلالة الشريفة

منشور وزيرى لعمال المدن والمراسي

منشور وزيرى من الصدر الاعظم لقضاة المدن والمراسي

وللقضاة المستقلين

اعلام بشأن الموافقة التي عقدت بين الدولة العثمانية

طفيان المياه او لحاجات المدن او لاستخدام قوة الماء
تاسما الطرق والازقة والسبل والسكك الحديدية الخارجية
والكهربائية والجسور وعلى العموم طرق المواصلة اياً كان
نوعها التي يستخدمها العموم
عاشرا الاسلاك التلفزيونية والتلفونية والابنية الحديدية
المعدة للتلفاز اللاسلكي

حادي عشر كل الاستحكامات. والتحصينات المتعلقة
بالمواقع الحربية والمراكز العسكرية وتوابعها وعلى العموم
كل الاراضي والاعمال التي لا يمكن للأفراد ان يملكوها لانها
مشاعة

الفصل الثاني

كل ما اكتسب قانوناً من حقوق الملكية والانتفاع
والاستعمال بالاملاك العمومية يبقى محفوظاً اذا كان ذلك
سابقاً على نشر هذا الظهير

ولا يمكن ان تنزع الحقوق المذكورة من اربابها الا
بالباع الجبري بشرط ان يثبتوا هذه الحقوق امام الحكومة او
لمحاكم التي لها النظر وذلك بعد نشر هذا الظهير او بعد صدور
قرار تحديد الاملاك كما هو مذكور بالفصل السابع

الفصل الثالث

يجب على من له ملك خاص ان يتحمل الواجبات المتعلقة
بالمرور وبالجزل لان في ملكه ويجعل جميع انواع الالات اللازمة
لاحدات الاسلاك التلفزيونية والتلفونية والابنية الحديدية
المعدة للتلفاز اللاسلكي ولمواصلات القوة الكهربائية
الداخلة في عدد الاملاك العمومية ولصيانة جميع ما ذكر
وللاستغلال به

الجميع ومن شأن الحكومة ان تتكاتف بتدبير امرها لانها وكيه
العموم في ذلك

ولما كان عدم الضرر لهذه الاملاك التي هي منات
عمومي للدولة قد اشير اليه في الفقرة الاولى من منشور وزيرنا
النسب الاعظم في الجريدة الرسمية بمددها المؤرخ في فاتح
نوفمبر سنة ١٩١٧

وكان من الضروري ان نعين نوع الاملاك الباقية ملكا
عموميا للدولة ووجهتها المعتبرة شرعاً والنضوابط التي ينشئ
عليها في تدبير هذه الاملاك اصدربنا امرنا الشريف بما يأتي

الفصل الاول

تدخل في عدد الاملاك العمومية الاملاك الاتية وهي
اولا شاطيء البحر الذي يمتد الى الحد الاقصى من مد
البحر عند ارتفاعه مع منطقة مساحتها ستة امتار تقاس من الحد
المذكور

ثانيا الاخاجة والمراسي والاموان وملحقاتها
ثالثا المنارات والفتارات والعلامات التي توضع للانداز
بالخطر وكافة الاعمال المدة للاضاءة والانداز بالمخاطر في
الشواطيء وملحقاتها

رابعا مجاري المياه مهما كان نوعها مع متابعتها
خامسا الابار المعروفة بالارتيازية والتي يفجر منها الماء
وايضا الابار والموارد العمومية

سادسا البحيرات الكبيرة والصغيرة والمستنقعات والسبخ
سابعا الترع التي تدير فيها المراكب والتي تستعمل للري او
التي تجفف وتعتبر اشغالا عمومية

ثامنا الحواجز والسدود والقنوات واشغال التقية وغيرها
مما يحدث بصفة اشغال عمومية وذلك لوقاية الاراضي من

الفصل الرابع

لا يقبل التفرقة بالاملاك العمومية ولا تسقط حقوق الملكية فيها بمضي الزمان

الفصل الخامس

يمكن اخراج بعض الاملاك العمومية من حيز التقييد اذا ظهر انها ليست ذات منفعة عامة وذلك بقرار وزيرى من الصدر الاعظم يصدر بناء على طلب المدير العام للاشغال العمومية وتعتبر ملكاً خاصاً بالمخزن الشريف

الفصل السادس

يدبر الاملاك العمومية المدير العام للاشغال العمومية بمقتضى تفويض مستمر او يدبرها اعوان الدولة الذين يمينون لهذا الشأن بظهير شريف وكل رسم اداري يقصد به اكراء بعض الاملاك العمومية او اشغالها يجب ان يصادق عليه المدير العام للادارات المالية قبل اجراء العمل به

الفصل السابع

تتمين حدود الاملاك العمومية اذا اقتضى الامر بقرار وزيرى يصدر بعد بحث عمومي بناء على طلب المدير العام للاشغال العمومية وتقبل كل المطالب المسندة على حقوق التملك او التصرف في خلال ستة اشهر ابتداء من نشر قرار التجديد وذلك اذا كانت هذه الحقوق سابقة على هذا القرار ومزودة بالفصل الثاني المذكور ويتخذ كناش لا تدون فيه الا حقوق التملك او التصرف المشار لها التي قبلت الادارة صحتها في خلال المهلة المذكورة اعلاه وتدون فيه ايضاً الحقوق التي اعلم بها اربابها في الوقت المناسب والتي اعترفت بها فيما بعد الحكومة العدلية ومن ادعى بان تحديد الملك غير صحيح فيقبل مطلبه في خلال المهلة المذكورة

الفصل الثامن

ان النزاع الواقع على ملك عمومي تحكم به المحاكم الفرنسية لاغير والسلام

في ٧ شعبان عام ١٣٣٢ الموافق ١ يولييه سنة ١٩١٤

قد سجل هذا الظهير الشريف في ٧ شعبان عامه صح به

محمد بن محمد الجياص

اطلع عليه المقيم العام واذن بنشره

وحرر برباط الفتح في ١ يولييه سنة ١٩١٤

الحمد لله وحده

منشور وزيرى لعمال المدن والمراسي

وبعد فيمقتضى الفصل الثاني من المنشور الوزيري الموجه في فاتح نوفمبر عام ١٩١٢ من طرف سعادة السيد الحاج محمد الفري لعمال المدن والبرادي والقضاة يختص عمال المدن والمراسي بتنجح الرخصة الادارية المنصوص عليها في الفصل الحادي عشر من شروط مدريد وفي الفصل الستين من صك مؤتمر الجزيرة لعقد الرسوم الراجمة للمعاملات المقاربة المتعلقة بالاجانب ومنذ التاريخ المذكور صدرت قرارات وزيرية بتفويض منح الرخصة المذكورة لقياد الشاوية ومراقبة الغرب المدنية ودائرة وادي سبو وقد صرحت شروط مدريد والجزيرة بان لاولئك العمال ان يتمتعوا من منح الرخصة المذكورة لحجة ثابتة صحيحة هذا وان المخزن الشريف ليست له السلطة المطلقة على بعض القبائل بحيث انه ليس في وسع نوابه ان